مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية -بحوث ودراسات-
المجلد: 10 العدد: 01، 2023 ص.ص: 161-172

اقتصاديات التعليم كمدخل للاستثمار في رأس المال البشري

Education economics: as an introduction to investment in human capital

قرابصي سهام
جامعة علي لونيسي البليدة -2-
grabsi.sihem12@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/17 **تاريخ القبول: 2023/03/24**

ملخص:

إن المتمعن في التطورات الحاصلة في مجتمعاتنا الحديثة، إنما يكتشف أن نموها وتطوراها السريعين يعود بالدرجة الأولى إلى العلم والمعرفة، اللذان يمثلان أساس البناء الحضاري.

فمشروع المجتمع المتطور ارتبط بالمشروع التربوي والتعليمي، خاصة لدى الدول المتقدمة الذي مزج بين مفهومي الاستهلاك والاستثمار في التربية كمدخل للاستثمار في رأس المال البشري الكفء القادر على رفع التحديات.

من هذا المنطق جاء موضوع مقالنا هذا، الذي يؤكد من خلال عناصره على أن التعليم الناجح يتطلب الاعتماد على الاستثمار في رأس المال البشري كمصدر حقيقي للمعرفة والإنجاز.

الكلمات المفتاحية: اقتصاديات التعليم، الاستثمار، رأس المال البشري.

Abstract:

The person who checks the evolutions that taking place in our modern societies will inevitably discover that their rapid growth and evolutionis mainly due to science and knowledge, which represent the basis of civilizational construction.

Whereas, the developed society project was related to the educational project, especially in the advanced countries that combined the concepts of consumption and investment in education as an entry for investing in efficient human capital that is capable of overcoming challenges.

Therefore, the theme of our article came to affirm through its elements that successful education entails counting on investment in human capital as a true source of knowledge and accomplishment.

Keywords: economics of education, investment, human capital.

مقدمة:

لقد مر الاهتمام بعلاقة التعليم بالاقتصاد بمراحل عديدة، أدت إلى التوصل لهذا العلم في ستينيات القرن العشرين (20)، وكان ذلك على يد علماء الاقتصاد الذين اكتشفوا مدى تأثير التعليم على النمو الاقتصادي مما أنتج ما يعرف حاليا باقتصاديات التعليم والذي مر بمراحل تطورية .

أولا: نشأة علم اقتصاديات التعليم:

1 المرحلة التمهيدية:

تبدأ هذه المرحلة مع كتاب "ثروة الأمم" سنة 1776 لـ "آدم سميث"، الذي كان من أوائل الذين تطرقوا للبعد الاقتصادي للتعليم، حيث كان يعتبر العالم المتعلم كالآلة التي تسهل وتختزل الجهد والوقت، كما أن ضمان وجود تنافس في المؤسسات التعليمية يضمن ارتفاع الجودة والكفاءة لليد العاملة، "كان العالم هيوم متفقا مع آدم سميث في الحاجة إلى التمويل الشخصي للتعليم والتخلص من احتكار الكنائس السائد أنداك، أما ستيوارت ميل فيتفق معه أيضا في كون قوة العمل أساس الثروة"[1].

أما مالتوس فيرى أن التعليم أسلوب ناتج عن طريق غرس القيم، كقيمة تحديد النسل مثلا التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية، "ويعد مارشال نقطة تحول في مجال البحث، عن تحديد القيمة النقدية لمختلف مراحل التعليمية، وتمكن والتر سنة 1935 من تقدير الأرباح وتكاليف الاستثمار في التعليم، بدراسة علاقة التعليم بالدخل"[2].

في سنة 1956 قدم سولو نظريته في النمو الاقتصادي المتعلقة بتضاعف إنتاجية الفرد في الساعة وفي سنة 1959 قدم أوكرست دراسة حول عوامل زيادة الإنتاج في رأس المال وكمية العمل تؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

2 المرحلة الثانية:

تعبر هذه المرحلة عن ميلاد اقتصاديات التعليم، حيث أنه منذ الخطاب الشهير لشولتر سنة 1960، الذي ركز فيه على تأثير رأس الما البشري في التنمية الاقتصادية، انصب اهتمام العلماء حول تطوير نظرية رأس المال البشري، التي تبعتها بعد ذلك نظريات عديدة مثل نظرية "الإشارة" لـ " سبنس" ونظرية "المصفاة" لـ "كينيت" ونظرية "أسواق العمل المجزأة".

في الواقع كل هذه النظريات والأفكار، تؤكد أهمية البعد الاقتصادي للتعليم منذ آدم سميث وصولا إلى ألفرد مارشال حيث كانت أعماله نقطة الوصل ما بين الاقتصاديين الأوائل واقتصاديي القرن العشرون (20).

3 المرحلة الثالثة:

"شهدت هذه المرحلة ركود نسبي في مجال الدراسات حول التعليم وذلك لاعتماد الباحثين في معظم الدول على المعايير والنماذج المشتقة من الناحية الإنتاجية دون تكييفها مع النواحي التعليمية"[3].

ثانيا: تعريف اقتصاديات التعليم:

يحتوي المصطلح على شقين الشق الأول الاقتصاد والثاني التعليم، فأما الاقتصاد فقد نعرفه على أنه: "علم من العلوم الاجتماعية الذي يتوافر على دراسة سلوك الأفراد في محاولاتهم لتوزيع الموارد النادرة ذات الاستعمالات البديلة بين الأهداف العديدة وكيف بذل هذه المحاولة عن طريق إجراء عمليات مبادلة في السوق"[4].

كما يعرف أيضا أنه: " دراسة أنتاج وتوزيع جميع الموارد النادرة من سلع وخدمات غير ملموسة"[5].

أما التعليم فيعرف على أنه " توجيه عملية التعلم وتحفيز المتعلم واستثمار لقواه العقلية والجسدية وتهيئة الظروف له لحدوث التعليم بكافة أشكاله"[6].

كما يعرف بأنه: " تبليغ مجموعة منظمة من الأهداف والمعارف والمهارات واتخاذ القرارات تسهل تعلم فرد ما داخل وضعية بيداغوجية معينة"[7].

من خلال هذه التعاريف نستطيع القول بأن علم اقتصاديات التعليم فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة الجوانب الاقتصادية للعملية التعليمية بما تتضمنه من تدريب وتكوين في جميع المراحل والذي شاع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية (2)، وأثر في كل من الفكر الاقتصادي والتربوي تأثيرا واصحا في كثير من الدول خاصة المتقدمة منها، ومن بين التعاريف المحددة لهذا المفهوم نجد:

- يعرف بأنه: "أحد فروع علم الاقتصاد الذي يسعى إلى تطبيق الفكر الاقتصادي على التربية والتعليم بهدف ترشيد الإنفاق على التعليم وإعداد الكوادر البشرية ذات الكفاءة والجودة بأقل كلفة ممكنة وقياس مساهمة التعليم والتدريب في تنمية الاقتصاد"[8].
- كما يعرف أيضا بأنه: " علم يهتم بالعمليات التي تتم بها إنتاج التعليم وتوزيعه بين الأفراد والمجموعات المتنافسة وتحديد حجم لإنفاق على التعليم وعلى طرق اختيار أنواع التعليم ونتائجها وكفايتها الكمية والنوعية"[9].
- ويعرف أيضا بأنه: " اختيار الأفراد والمجتمع باستخدام المال أو دون استخدامه وتوظيف الموارد النادرة لإنتاج مختلف أنماط التدريب وتنمية المهارات والمعرفة والأخلاق عن طريق التعليم الرسمي وتوزيعها في الحال أو في المستقبل بين الأفراد والجماعات"[10].

حسب هذه التعاريف نجد أن اقتصاديات التعليم كعلم إنما يركز على دراسة تأثير التربية والتعليم على النمو الاقتصادي، من خلال دراسة الهيكل الوظيفي لليد العاملة، وذلك في ضوء رصد توقعات النمو الاقتصادي مستقبلا والاستخدام الأمثل للموارد التعليمية في المجتمع، الأمر الذي لا يستثني التخطيط للتمويل والإنفاق التعليمي، الذي يعتبر النقطة الفاصلة بين اعتبار التعليم خدمة استثمارية لا استهلاكية للمواد المالية والمادية في المجتمع، وفي ظل هذه الفلسفة رسمت المجتمعات خاصة المتقدمة منها معالم النهضة بواسطة الرهان على التعليم والتربية.

ثالثا: البعد النظري لدراسة اقتصاديات التعليم:

إن تحليل البعد النظري لاقتصاديات التعليم يستدعي الإشارة إلى أهم نظرياته وهي نظرية رأس المال البشري التي ذاعت خاصة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، حيث أدرك رجال الاقتصاد أهمية التعليم في عملية التنمية الاقتصادية أو ما يعرف بـ "الاستثمار في رأس المال البشري".

"وقد تبلورت هذه الأفكار بأبحاث "تيودور شولتز" الذي ركز في تحليلاته على العلاقة التعليم والنظام التربوي والنظم الاجتماعية الأخرى، كما ناقش مخرجات ومدخلات التعليم وإعداده للقوى العاملة باعتبارها ككل جزء من عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية"[11].

حسب شولتز فإن الرأسمالية الغربية ألغت رأس المال البشري من معادلة التحليل الاقتصادي مركزة على رأس المال المالي والمادي، من منطلق أنه لا يمكن اعتبار الإنسان قيمة اقتصادية منتجة مثله مثل غيره من القيم المادية المكونة للثروة والإنتاج.

كما كانت أبحاث بيكر في مجال الاستثمار في التدريب من بين أهم الإسهامات في مجال الاستثمار البشري "حيث قدم تحليلات حول الجانب الاقتصادي للتدريب، حيث درس العلاقة بين الاستثمار في التدريب وإيرادات الفرد وكذا علاقة دوران عمل الأفراد المتمدرسين وتكلفة الاستثمار في التدريب"[12]

كما دفعت هذه الإسهامات باحثين آخرين أمثال مينسر إلى محاولة قياس تكلفة التعليم، كل هذه الأعمال وغيرها مثلت أرضية فكرية للخوض في مجال اقتصاديات التعليم من خلال مدارس متعددة كمدرسة فرانكفورت، الحرمان الثقافي، إعادة التحليل الاجتماعي للتربية والتي طرحت أفكار جديدة ترسم أهدافا جديدة للنظام التربوي والتعليمي.

رابعا: اهداف علم اقتصاديات التعليم:

يقول عبد الله الراشدي في كتابه "اقتصاديات التعليم أن: "هناك علاقة طردية بين عامل الزمن والمفاهيم، فكلما زادت فترة ظهور العلم زاد استقرار مفاهيمه وترسخت"[13].

حسب ذلك، نجد أن علم اقتصاديات التعليم هو ذلك العلم القديم الحديث الذي استطاع منذ ظهوره ومن خلال الدراسات والأبحاث التي تناولت التعليم في علاقته بالاقتصاد، أن يحدد أهدافه التي رصدت بعد ذلك تطلعات المخططات الإنمائية للتعليم، وقد ساهمت أبحاث كل من مالتوس والش، شولتز، وغيرهم، في تحديد أهداف هذا التخصص المعرفي والتي جاءت كالآتي[14]:

- رفع مستوى الكفاءة الاقتصادية للتعليم.
- إيجاد مستثمرين فاعلين كشركاء في العملية التعليمية والتربوية للمجتمع
- التخطيط الجيد لكل البرامج التعليمية والسياسات التربوية التي تسعى لتحقيق اقتصاد جيد.
- نشر ثقافة الاقتصاد التعليمي مفهوما وعملا .
- التوعية بأهمية البعد الاقتصادي في اتخاذ القرار الاقتصادي.

في قراءة بسيطة لهذه الأهداف نجد أن مجال البحث في اقتصاديات التعليم يأخذ أبعاد عديدة، تركز معظمها حول ضرورة بناء مشروع تربوي ضمن فلسفة اقتصادية واضحة المعالم والأهداف، حيث يستجيب هذا المشروع لتوقعات المجتمع ويلزم بتبني سياسات إنفاقية أو تمويلية مدروسة للنهوض بالتعليم الذي يشترط تحديد الهرم الأمثل للتعليم، سواء في تحديد المستويات التعليمية أو في تحديد عدد التلاميذ وكذا إيجاد تناسق وتساند وظيفي ما بين البرامج التعليمية وسوق العمل، الأمر الذي يسمح بتنمية العنصر البشري لخدمة لمجتمع .

خامسا: أبعاد اقتصاديات التعليم:

رصد الباحثون مجموعة من الأبعاد لاقتصاديات التعليم والتي نستطيع من خلالها تدليل الفهم حوله ومنها نجد ما حدده[15].

1.5 الكلفة:

هي الأموال المنفقة على الخدمات التعليمية لتحقيق الأهداف المحددة حيث يستخدم مصطلح الكلفة بصفة عامة فيما يتعلق بإنتاج السلع أو الخدمات باعتبارهما إجمالي الأنفاق اللازم لإنتاج مية معينة من السلع والخدمات.

2.5 الفائدة:

هي العائد المالي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية.

3.5 معدل العائد:

هو النسبة بين الفائدة المادية العائدة عن برنامج تعليمي معين وبين كلفة هذا البرنامج.

4.5 الخيارات:

هي البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية

5.5 المهارات:

هي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية وهي إما مصادر داخلية أو خارجية.

6.5 الكفاية أو الفاعلية والتقييم:

تعني جودة الخدمات التعليمية

إن المتمعن في هذه الأبعاد إنما يجدها لصيقة بعلم الاقتصاد الأمر الذي جعل التفكير في الاستثمار في التربية والتعليم غير متوقع في بدايات ظهور العلم لكن طرح مفاهيم الاستثمار في العنصر البشري جعل ذلك ممكنا على اعتبار أن التعليم خدمة استهلاكية واستثمارية في ذات الوقت، بقياس جدوى التعليم التي تتعلق بقيمة الكفاءات والقدرات البشرية المتخرجة القادرة على تحقيق توقعات مجتمعاتها.

سادسا: التعليم كقيمة ما بين الاستهلاك والاستثمار:

" يختلف رجال الاقتصاد كثيرا في تحديد موضع الفعل التربوي في كونه قيمة استهلاكية أم استثمارية فنجد مثلا Friedman في 1955، «اعتبر التعليم قيمة استهلاكية، في حين يعتبر التعليم المهني قيمة استثمارية، الأمر الذي عارضه اقتصاديون آخرون أمثال، vaizey و page»[16].

في الواقع أن معضلة الاستهلاك والاستثمار في رؤيتنا للتعليم يفصل حيثياتها علم اقتصاديات التعليم، حيث أن المجتمع عبر فلسفته الإنمائية، إنما يحدد أهدافا للتربية والتعليم، الأمر الذي يحدد مباشرة النظرة الاستهلاكية أو الاستثمارية، حيث أن المشروع الاجتماعي والاقتصادي الناجح يرسم أهدافا تربوية تمنح للعنصر البشري، دلائل وقيم اقتصادية واضحة وثابتة تؤكد طموحات المجتمع، فاقتصاد المعرفة الذي تبحث عنه مجتمعات القرن الواحد والعشرون (21)، مبني أساسا على النظرة الاستثمارية للتعليم، أما النظرة الاستهلاكية فهي النظرة القديمة والكلاسيكية التي لا تجد لها مكانا في المجتمع الصناعي، التكنولوجي والرقمي الحالي، وهو الأمر الذي تم الفصل فيه تقريبا منذ منتصف القرن العشرون (20)، حيث انتقل اهتمام الاقتصاديين بالتعليم من مرحلة الحديث النظري عن دوره الاقتصادي إلى محاولة قياس الآثار الاقتصادية للتعليم خاصة في الدول الغربية وظهر ذلك جليا في أعمال Shultz"[17].

سابعا: الاستثمار في رأس المال البشري:

" تعد فكرة الاستثمار في رأس المال البشري فكرة حديثة لا نجد عنها إلا النادر اليسير مقارنة بفروع المعرفة الأخرى، فبعض التربويين قد اهتموا بموضوع تمويل التربية وارتباطها بفكرة الاستثمار البشري مثل موضوع العلاقة بين التربية وتوزيع الدخل ونتائج التربية والعلاقة بين انتشار التربية وتنمية رأس المال البشري"[18].

بذلك فإن الاستثمار في رأس المال البشري يشير إلى ضرورة الاهتمام بالتعليم والتدريب، الصحة، التكوين والرفاهية الاجتماعية كمدخل لبناء الفكر الاقتصادي الهادف " كما تشير الأدبيات وتجارب التنمية إلى أن رفع معدلات النمو المستديم يتم عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية والاستثمارات في الاصول الملموسة وغير الملموسة مثل الابتكار ومستويات التشغيل على المدى الطويل "[19].

حسب هذا المعنى يظهر رأس المال البشري كمخزون هام لتحقيق التنمية الخاصة إذا ما صاحب ذلك التسيير الجيد للموارد المادية والمالية خدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1.7 تعريف الاستثمار في رأس المال البشري:

أكبر من أن ثمة تعاريف متعددة لهذا المفهوم من بينها نجد:

- يعرف بأنه: "الانفاق على تطوير وقدرات مهارات ومواهب الإنسان على نحو يمكنه من زيادة إنتاجية"[20].

فتوجه الدول لتعليم الأفراد وتكوينهم، إنما يكون دافع لتبني الخطط التنموية الهادفة والقادرة على تطوير المجتمع، خاصة وأن أهمية رأس المال البشري لا تكمن في عدد مدخلاته وإنما في نوعية مخرجاته، حيث يعتبر من المقاييس الأساسية التي تقاس بها ثروات الأمم .

2.7 خصائص رأس المال البشري:

يتميز رأس المال البشري بجملة من الخصائص يمكن تلخيصها كالآتي[21]:

- رأس المال البشري يتكون من جزئيين فطري ومكتسب.
- المعارف والكفاءات تعد المركبات الأكثر أهمية في رأس المال البشري.
- رأس المال البشري عام وخاص.

- هذه الخصائص تؤكد بأنّ المال البشري يتطور ويتماشى مع تحديات التنمية والتطور، لكنه معرض للتقادم وبحاجة للتجديد المستمر على اعتبار أنّ الأفراد والمعلومات، هما القوة الدافعة لاقتصاد المعرفة، هذا التجديد تكلفه البرامج التعليمية والتكوينية التي تضمنها المجتمعات لأفرادها، ألأمر الذي يستدعي تطوير الاستثمارات لتوسيع النفقات على قطاع التربية والتعليم.

7.3 أهمية رأس المال البشري في العملية الاقتصادية

الانسان مورد ثمين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنّ اقتصاديات التعليم –على اختلاف مذاهبها– تؤكد أنّ الانسان يعدّ ثروة ورأس مال لا يماثله رأس مال آخر، وكلّ استثمار في تنمية الانسان سواء من الناحية العلمية، التكوينية، الغذائية، الصحية، المعيشية، الحقوقية وغيرها إنّما يعتبر أفضل استثمار بل شرط نجاح أي استثمار آخر، مع العلم بأنّ التسليم بهذه المسألة محكوم بشروط يمكن ادراجها كالآتي:

– التكامل والتنسيق بين التعليم المدرسي النظامي وغير النظامي وما يتصل بذلك من تكامل وتنسيق بين التعليم والتدريب والعمل.

– جودة التعليم والتدريب وكفايته.

– عدالة توزيع التعليم والتدريب.

– المواكبة والتنسيق بين أنشطة التعليم والتدريب والخدمات في التغذية والرعاية الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

– العدالة الاجتماعية وتخفيف حدة الفوارق بين فئات المجتمع وطبقاته.

– الأمن والأمان السياسي والعسكري وما يتصل بذلك من انتشار جو الحرية .

– نمو نظام اقتصادي سياسي دولي جديد وتحديد حدة الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية[22].

خاتمة:

إنّ بدايات ظهور علم اقتصاديات التعليم كانت تحمل الكثير من الحذر والشك بالنظر إلى واقع الفعل التربوي الذي لا يكاد يتعدى كونه خدمة استهلاكية، لاتمت بصلة للاستثمار لكن منذ الحرب العالمية الثانية تقريبا، أصبح ينظر إلى التعليم والتكوين بمنظور مغاير، يحمل في طياته لغة الأرقام والحساب التي دفعت الكثير من الدول والحكومات إلى الرهان على العنصر البشري لتحقيق التنمية الفعلية والمستدامة.

فالتنمية والنمو الاقتصادي في أي مجتمع مرهون بفاعلية نظم التعليم التي تقوم بإرشاد وتوجيه الطاقات البشرية، وتحصي المهارات الانتاجية وتُعدّ الكوادر وفق مستجدات سوق العمل والتقدم التكنولوجي والعلمي المتزايد، كل ذلك من شأنه دفع عجلة التقدم والتطور التي أصبحت رهينة التقدم العلمي والمعرفي.

قائمة المراجع:

1. فيصل أحمد بوطيبة، 2016، ***العائد من الاستثمار في التعليم***، دار اليازوردي، الأردن، 9-10.
2. فصيل أحمد بوطيبة، المصدر السابق، ص18.
3. عليان عبد الله الخولي، 2011-2012، ***علم اقتصاديات التعليم***، منشورات كلية التربية الجامعة الإسلامية، عزة، ص15.
4. عبد المنعم راضي، 1984، ***مبادئ علم الاقتصاد***، مكتبة مطابع عين الشمس، القاهرة، ص91.
5. عبد الله زاي الراشدان،2015، ***في اقتصاديات التعليم***، ط3، دار وائل، الأردن، ص31.
6. سليم سلامة الروسان، 1991، ***المتعلم والتعليم الصفي***، دار أمية للنشر، عمان، الأردن، ص11.
7. عبد الكريم غريب، 2009، ***سوسيولوجيا المدرسة***، منشورات عالم التربية، الدار البيضاء، المغرب، ص342.
8. ماجد بدر، 1989، اقتصاديات التعليم والتطوير التربوي، ***مجلة العلم*** -2-، ص97.
9. مختار بكاري، 2019، الاستثمار في رأس المال البشري كخيار استراتيجي لتطوير الكفاءات البشرية في الجزائر، ***مجلة التنظيم والعمل***، مجلد8، العدد2، جوان ص48.
10. عبد الله الراشدي، المرجع السابق، ص32.
11. صباح غربي، 2008، الاستثمار في التعليم ونظرياته، ***مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية***، ج1، عدد2، ص14.
12. المرجع نفسه، ص15.
13. عبد الله الراشدي، المرجع السابق، ص33.
14. عيسى بن خلفان العنقودي، 2010، ***العلاقة بين اقتصاديات التعليم والتخطيط التربوي***، دون دار نشر، عمان، الأردن، ص19.
15. عبد الله الراشدان، المرجع السابق، ص63.
16. سمية صلعة، 2015-2016، ***اقتصاديات التعليم في الجزائر***، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص11.
17. المرجع نفسه، ص15.
18. فاروق عبده فلية، 2003، ***اقتصاديات التعليم***، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص60.

19. عدنان وديع، 2007، ***مجلة جسر التنمية***، المعهد العربي للتخطيط، العدد 68، ديسمبر الكويت، ص4.
20. صلعة سمية، المرجع السابق، ص19.
21. المرجع نفسه، ص10.
22. أحمد مندور، 1999، أحمد رمضان، ***اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية***، الدار الجامعة، بيروت، ص90.